

## الإصلاحات العثمانية والإصلاحات الأميركية: مقارنة سياسية ثقافية

عبد الرؤوف سنو  
عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية

عندما طالب قيصر روسيا في القرن التاسع عشر بحلّ "المسألة الشرقية"، أي تقسيم الدولة العثمانية كونها أصبحت "رجل أوروبا المريض"، عارضتها في ذلك كل من بريطانيا وفرنسا. كان القضاء على الدولة العثمانية يؤدي برأي هاتين الدولتين إلى اندلاع حرب أوروبية حول ممتلكاتها، وإلى خسارتها لسوق تجارية ومركز اقتصادي هام. من هنا، فضلت بريطانيا وفرنسا الضغط على الدولة العثمانية من أجل القيام بإصلاحات داخلية وتحديث عبر اقتباسها لنظم الغرب ومعارفه وديمقراطية مؤسساته لعل ذلك يعطيها جرعة من الحياة تبقى عليها سوقاً تبعية مفتوحة لمنتجاتها واستثماراتها المالية. فكان الإصلاح بإيعاز من أوروبا وشرطاً لدخول الدولة العثمانية في التجانس الأوروبي (European Concert). ومن جهتها، رأت الدولة العثمانية أن الإصلاح قد يخفف عنها الضغوط الخارجية ويوقف بالتالي التدخل في شؤونها الداخلية. فبدأت في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حقبة من الإصلاحات أطلق عليها رسمياً "التنظيمات العثمانية". تميزت هذه بأنها لم تستمد مصدرها كم الشريعة الإسلامية، بل اعتمدت قوانين وضعية مستوحاة من التجربة الأوروبية. وبرأي المسلمين حينذاك، لم تكن هذه الإصلاحات أقل من استسلام حضاري للغرب.

قبل مرحلة التنظيمات وخلالها، كانت الدولة العثمانية قد فقدت سيادتها من الناحية العملية لمصلحة الغرب. وجرى التعبير عن ذلك بالامتيازات الأجنبية والحماية الأوروبية للطوائف الدينية في السلطنة، وحصول الأجانب على حقوق مساوية لرعايا الدولة العثمانية، وقبول الباب العالي بإلغاء مؤسسات إسلامية ووضع مؤسسات أوروبية محلها في مجالات التعليم والقضاء والجيش والتجارة والاقتصاد. وتوجت الدولة العثمانية خطوات العلمنة ( = فصل الدين عن الدولة) بإصدارها الدستور العثماني عام 1876، وهو أول دستور وضعي يعمل فيه في العالم الإسلامي مأخوذ عن الدساتير الأوروبية. ولم يقتصر التحديث على النمط الأوروبي على استانبول وحدها. فسرعان ما ركبت قطاره، بضغط أوروبي، ولايات عربية كتونس، التي أصدرت "عهد الأمان"، ومصر، التي أنشأت "مجلس شورى النواب". إن صدور قوانين رسمية (تنظيمات) عملت على تغريب المجتمع الإسلامي، تسببت في شرخ داخلي وفرز بين تيارين: أقلية نخبوية متأثرة بثقافة الغرب تعمل على علمنة المجتمع والسياسة، وأكثرية ساحقة معارضة للغرب من العامة يقودها رجال الدين. وقد رأى "المحافظون" أن الإصلاحات المستوردة من الخارج مخالفة للشريعة الإسلامية وتهدم بنيان المجتمع الإسلامي وحضارته.

هذا ما كان عليه مسرح القرن الذي سبق الحرب العالمية الأولى: دولة عثمانية ممثلة للإسلام في العالم في صدام متواصل مع الغرب الكاره لها دينياً وحضارياً والمتحد ضدها والمتنافس على ممتلكاتها، تحاول التقاط أنفاسها والوقوف على رجلها من خلال إصلاحات تضخها إليها أوروبا المسيحية. وبالرغم من حدوث تغييرات في الخارطات السياسية والنظم السياسية

والعلاقات الدولية منذ ذلك الحين، فإن منطلقات الأحداث التي تدور اليوم وأهدافها ومحركاتها قد تتشابه إلى حد بعيد مع ما دار في القرون المنصرمة، وكأن التاريخ يعيد نفسه. فما الذي تبدل إذا؟

على صعيد الزعامة العالمية، حلت الولايات المتحدة محل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأقصت الاتحاد السوفياتي عن الثنائية القطبية بعد عام 1991، وهي تستبج اليوم الشعوب العربية والإسلامية ومؤسساتها، أي تلعب الدور نفسه الذي مارسته أوروبا تجاه الدولة العثمانية وممتلكاتها (البلدان العربية) على الأصعدة الإيديولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تحولت الثنائية القطبية إلى أحادية تسيطر عليها الولايات المتحدة. منذ ذلك الحين، تحول الإسلام إلى عدو للولايات المتحدة، بعدما زال خطر الشيوعية عن العالم "الحر". ومن المقولات في هذا الصدد، أن الإدارة الأميركية تحتاج إلى عدو خارجي لمحاربهه وبالتالي تجييش الرأي العام في الداخل والخارج خلف مشاريعها الإمبريالية في العالم - هذه المشاريع المتجهة أساساً ضد العالم الإسلامي ومن ضمنه العالم العربي. كان العراق وأفغانستان وإيران وسوريا، من الدول المستهدفة وفق الاستراتيجية الأميركية. كما كانت "القاعدة" و"حزب الله" و"حماس" و"الجهاد الإسلامي" من أبرز المنظمات التي وضعتها واشنطن على لائحة "الإرهاب". وبعد الحادي عشر من أيلول 2001، جرت صياغة استراتيجية أميركية لإخضاع العالم الإسلامي والسيطرة عليه وعلى ثرواته. فكان القضاء على "الإرهاب" الإسلامي المتمثل بـ "القاعدة" و"طالبان" و"عراق صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل" الرداء الذي لبسته الولايات المتحدة الأميركية لإخفاء نواياها الحقيقية وقيادة العالم خلفها. فسقطت أفغانستان بعد الاعتداء الذي تعرضت له الولايات المتحدة في 11 أيلول، وتم اجتياح العراق بعد إذلال وتجويع دام أكثر من عقد من الزمن. أما إيران وسوريا، فجرت محاصرتهم، الأولى بملف الحريات العامة والبرامج النووية، والثانية بذرائع رعاية الإرهاب وإيواء المنظمات الفلسطينية ودعم المقاومة العراقية وبامتلاك أسلحة كيميائية. أما المنظمات الإسلامية المقاومة في فلسطين، فوكلت واشنطن أمر تصفيتهم إلى حليفها إسرائيل. وفي لبنان، جاءت الرياح عكس ما اشتتهه سفن واشنطن وتل أبيب. فتمكن "حزب الله" من دحر إسرائيل في جنوب لبنان وإخراجها من البلاد. لكن هذا الحزب لا يزال على لائحة "الإرهاب" الأميركية. وبالنسبة إلى "القاعدة"، فلا تزال الحرب مفتوحة بينها وبين الولايات المتحدة، وإن تحولت في الأسابيع المنصرمة إلى حرب بين القاعدة والنظام السعودي.

علام يدل هذا؟ إنه يدل على أن الإسلام المتمثل بالدولة العثمانية والذي كان مستهدفاً في العصر الحديث، مجتمعاً وسياسة واقتصاداً وحضارة، لا يزال هو نفسه المستهدف في القرن الحادي والعشرين، مع فارق بسيط أن الولايات المتحدة قد حلت محل أوروبا كعدو للإسلام، وأن الإسلام لم يعد يتمثل بدولة واحدة، كما كان في القرن التاسع عشر (= الدولة العثمانية)، وإنما بعدد كبير من الدول الإسلامية والعربية، تأتي في مقدمها المملكة العربية السعودية لحضانتها الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. وإذا كانت الامبراطورية العثمانية "رجل أوروبا المريض في مطلع القرن العشرين، فإن العالم العربي يبدو وكأنه رجل العالم المريض في مطلع القرن الحادي والعشرين. فهو يعيش على قارعة الطرق السريعة للعولمة، لأنه سجل أعلى نسب للبطالة في العالم في عام 2002 لتبلغ 18%، فيما لم يتجاوز نصيبه من الثورة الرقمية 1,6 بالألف، بما تعكسه هذه النسبة من دلالات

مخيفة على المسافة الشاسعة التي تفصل العالم العربي عن محاولات الولوج الى بناء مجتمع المعرفة، الذي يشكل الرافعة الأساسية لدخول العرب الى العالم المعاصر.

هل هناك إذاً نقاط تشابه وتقاطع بين أحداث الأمس واليوم ؟ هل قرأ بوش أو أحد من حاشيته التاريخ العثماني وعلاقة أوروبا بالدولة العثمانية وحقبة التنظيمات قبل أن يتعامل مع الإسلام، دولاً عربية وإسلامية، ويعلن الحرب عليه تارة بشعار محاربة الإرهاب، وتارة أخرى بمقولة إعطاء الدول العربية والإسلامية وشعوبها الحرية والديمقراطية؟

نحن لا نشك لحظة في أن قراءة التاريخ والتعلم منه هي من أهم مصادر قوة الغرب المتمثل بالإمبريالية الأوروبية في العصر الحديث، والإمبريالية الأميركية في الحقبة المعاصرة. إذا كان هذا هو الحال، فأين تكمن نقاط التشابه والتقاطع بين مشروع الإصلاحات الأوروبية والأميركية، رغم فارق الزمن بينهما؟

تتشابه الإصلاحات العثمانية مع الإصلاحات الأميركية في أنها موجهة أولاً ضد العدو نفسه، وهو الإسلام، وفي أنها إصلاحات مفروضة من الخارج تطرح الشعارات نفسها: حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني ومحاربة الفساد، وفي أنها تأتي من ثقافة ومجتمع ونظم وتجارب تاريخية مختلفة عن تلك لعالم الإسلام. إن من يستهدف الإسلام هو الغرب المسيحي، سواء أكان أوروبياً في القرون الماضية، أم أميركياً في الوقت الراهن. وكما كانت التنظيمات موجهة إلى الدولة العثمانية والدول الإسلامية التي تسودها الدكتاتوريات والفساد وعدم المساواة الاجتماعية، كذلك، فالإصلاحات الأميركية موجهة إلى الدول العربية والإسلامية التي تعاني من فقدان الحرية والمعرفة والتحرر الداخلي. ومن حيث المستهدف، فهي البلدان الإسلامية: الدولة العثمانية في العصر الحديث، والدول والأنظمة العربية التي ورثتها في ولاياتها العربية.

وعلى الصعيد الجغرافي السياسي، لا تزال المنطقة هي عينها مركز اهتمامات الأوروبيين والأميركيين: الشرق الأدنى، وهو التسمية الجيو سياسية للمنطقة من قبل الأوروبيين والتي تضم في معظمها شعوباً عربية وغير عربية يدين معظمها بالإسلام، والشرق الأوسط، الذي هو تسمية أميركية أوسع انتشاراً من الناحية الجغرافية السياسية، ويضم حالياً وفق المفهوم الأميركي (الشرق الأوسط الكبير) الدول العربية وإسرائيل وإيران وباكستان وأفغانستان، ويمكن أن تُضم إليه آسيا الوسطى وتركيا. لكن ما يجمع التسميتين أنهما يحتويان العالمين العربي والإسلامي. وعلى الصعيد الاقتصادي، فالأهداف الأوروبية الموجهة إلى المنطقة في القرون الماضية هي نفسها الأهداف الأميركية اليوم، التي تركز على الإمساك باقتصاد المنطقة: في الماضي، عملت أوروبا على تأمين مصالحها تحت شعار حرية التجارة، وجعلت نظام الجمارك لمصلحة رعاياها، وأمنت السوق العثمانية أمام صناعاتها واستحوذت على المواد الخام. وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة اليوم، فتأتي السيطرة على الثروات الطبيعية العربية والإسلامية، النفط أساساً، في مقدمة الأهداف بهيمنة على الاقتصاد العالمي، ومن ضمنه الاقتصاد العربي. وهي تتعامل مع العرب على أنهم برميل نفط يحتاج إليه العالم ويجب أن يكون تحت إشرافها. وفي ظل الحديث عن الإصلاحات وتوسيع الشراكة، تضرب الولايات المتحدة الصناعة الوطنية العراقية وتجمد نظام الضرائب هناك لمصلحة الأجانب وتعطي الحرية لشركاتها.

وكما رفعت أوروبا في القرون الماضية شعار حماية الأقليات الدينية والإثنية وسخرتها لمصالحها السياسية وطالبت الباب العالي بإصلاحات على حساب سيادة الدولة تصب في مصلحة اليهود والأكراد والأرمن والمسيحيين في بلاد الشام والبلقان، وتعاملت مع العثمانيين على أساس أنهم يضطهدون الأقليات من كل الأنواع، كذلك الحال، تتعامل الولايات المتحدة في العراق مع طوائف وإثنيات، وترفع شعار الدفاع عن الأكراد والسودانيين الجنوبيين من منظور مصالحها الخاصة وتطالب لكل منهم بكيان سياسي، على الأقل ضمن عراق وسودان فيدراليين، كما هو معلن. والى البلقان، أرسلت الولايات المتحدة قواتها رافعة شعار حماية الأقلية الإسلامية في البوسنة، في ما هي تحقق مصالحها القومية.

عندما كانت أوروبا تطالب الدولة العثمانية بإصلاحات كانت تعمل في الوقت نفسه على تفكيك السلطنة أو قضم ممتلكاتها وزرع كيان غريب في قلبه: بريطانيا في الخليج العربي والبحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية ومصر والسودان، وفرنسا في شمال إفريقيا، وإيطاليا في "ليبيا". أما ألمانيا فكانت إمبريالتها من نوع التغلغل السلمي، الذي لا يقل سوءاً عن الإمبريالية العسكرية المباشرة. ومنذ عام 1839، أخذت بريطانيا تحتل كل المواقع الاستراتيجية في الخليج العربي. وفي عام 1861، قامت بتفكيك سلطنة عمان إلى دولتين: مسقط وزنجبار. كما عملت منذ وعد بلفور على تهويد فلسطين. واليوم يقوم الأميركيون بالشيء نفسه. يدعون إلى إصلاحات ويحتلون بلاد الإسلام أو يسعون إلى تفكيكها. تطالب الولايات المتحدة العرب والمسلمين بإصلاحات، وتعمل في الوقت نفسه على تفكيك النظام الإقليمي العربي وضرب جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة العربية. كما تقوم باحتلال بلدانه (أفغانستان والعراق)، وتستحوذ على القواعد العسكرية فيه (مصر والخليج وآسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان الخ...). ولم تعد إسرائيل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة في المنطقة العربية، بل حليف استراتيجي. ومنذ رئاسة بوش الأبن، تسخر واشنطن كل قدراتها من أجل تنفيذ مخططات الدولة العبرية للقضاء على أي أمل لدولة فلسطينية مستقلة، وذلك بعدما التقت مقولات الإرهاب الأميركية بتلك الإسرائيلية.

عندما طالبت أوروبا الدولة العثمانية بالإصلاحات، كانت لا تريد إصلاحات فعلية، وإنما تأجيل وفاة الرجل المريض إلى حين التحضير لجنازته. كانت تدرك أن لا رجاء من إصلاح الفاسد. والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لأوروبا إصلاح الدولة العثمانية وهي تقضم ممتلكاتها وفق سياسة مبرمجة وتتدخل في شؤونها الداخلية وتمنص اقتصادها بفعل الامتيازات. وتحرض رعاياها عليها؟ لقد عارض العثمانيون الإصلاحات الآتية من الخارج، باستثناء قلة منهم متأثرة بثقافة الغرب ونظمه الاجتماعية. كما كان الشعب العثماني ورجال الدين يرفضون استيراد إصلاحات معلبة والقيام بتطعيم ثقافي لا يتقبله مجتمعهم الإسلامي. وعلى صعيد النظام العثماني، كان السلطان عبد الحميد الثاني من أشد المعارضين لتغريب المجتمع العثماني، واعتبر أن الإسلام، كحضارة، متميز ومتكامل ومتفوق على ما لدى الغرب المسيحي، وأنه القوة الوحيدة المتبقية التي ستمكن السلطنة من مواجهة الأخطار التي تحدق بها.

كما في الماضي، هناك اليوم رفض عربي، أنظمة وجماهير، للإصلاحات الآتية من الخارج. فالجماهير العربية الناقمة على السياسة الأميركية تجاه العرب والمسلمين عموماً، وتجاه فلسطين والعراق خصوصاً، ترفض الإصلاحات التي ترسلها إليهم فوهات المدافع وصواريخ الطائرات الأميركية والإسرائيلية تحت شعار محاربة الإرهاب الإسلامي. وبدورهم يرفض الحكام العرب هذه الإصلاحات لأنهم يعرفون أنها لن تكون لمصلحتهم ولا لأنظمتهم الوراثية. فرغبة

الأنظمة العربية في الحفاظ على استمراريتها في السلطة يجعلها ترفض الإصلاح يهدد وجودها عاجلاً أم آجلاً. وهم يعتبرون أن الإصلاحات شأنها عربياً داخلياً، وأن أي إصلاح يأتي من الخارج هو تدخل في الشؤون الداخلية لبلدانهم. وقد طرح أحد الباحثين التساؤل التالي: طالما أن الزعماء العرب يرفضون استيراد الإصلاحات من الخارج، فما الذي يمنعهم من القيام به لوحدهم. (عمر كوش، ما الذي يمنع الأنظمة العربية من البدء بالإصلاح؟، في: السفير 18/8/2004). والحكام العرب وهم يشترطون أن يسبق ذلك حلّ عادل للقضية الفلسطينية ومسألة العراق، وهو أمر لن يحدث طالما هناك عجز عربي وتسلط إسرائيلي وانحياز أميركي. ومن حجج الأنظمة العربية لرفض الإصلاحات: إن استنهاض الشعوب، كما تريده الولايات المتحدة، لا يأتي بمشاريع جاهزة من الخارج، وإن التطور الاجتماعي هو تعبير عن تطور داخلي تفرضه أنماط سياسية وفكرية، ذلك أن منهج التغيير لا يتم خارج القيم السياسية الثقافية والدينية للأمة. وتعطي هذه الأنظمة اليابان وماليزيا أمثلة على ذلك.

عندما يتحدث الأميركيون اليوم عن أهدافهم الثلاثية في العالمين العربي والإسلامي: الاقتصاد، والديمقراطية السياسية والاجتماعية، وإصلاح التعليم، ويهدد بوش الشعوب العربية والمسلمين بعدم السماح لها بالعودة إلى جذورهم الحضارية الإسلامية، ويتوعددهم بأن ليس لهم ولأنظمتهم سوى الديمقراطية الأميركية والسوق الحر، فهم، أي الأميركيون، يريدون إصلاح ما هو مهترئ وليس استبدال الصالح بالمهترئ. وهم يعرفون أن هذا المهترئ من أنظمة عربية فاسدة وقيادات تابعة لهم هي التي أوصلت حال بلدانها إلى ما هي عليه وهمشت مجتمعاتها المدنية. ولا ريب في أن تجميل المهترئ يصب في مصلحة واشنطن، لأن الإتيان بالصالح، الذي قد يبني ديمقراطية حقيقية ويعزز دور المؤسسات والمجتمع المدني، لن يخدم أهدافها.

إن أكثر الذرائع الأميركية التي ترفعها الولايات المتحدة اليوم في وجه العالمين العربي والإسلامي تتمثل في غياب الديمقراطية والحرية والمساواة الاجتماعية وفي انتهاكات حقوق الإنسان وفي رجعية القضاء ونظم التعليم العربية والإسلامية. وهذه بلا شك الذرائع نفسها تقريباً التي رفعها الأوروبيون في السابق ضد الدولة العثمانية مطالبين إياها القيام بإصلاحات اجتماعية وسياسية.

عندما أصدر العثمانيون في القرن التاسع عشر "خطي شريف كلخانة"، أي بعد مرور زهاء خمسين عاماً على الثورة الفرنسية ومبادئها في حقوق الإنسان، وأصدر التونسيون "عهد الأمان" عام 1857، اشتمل الأول على "الأمنية الكاملة" التي ضمنت لغير المسلمين أمنية الروح والعرض والناموس والمال. وتعهد "الخط" بإصلاح الإدارة والقضاء لمنع انتهاك حقوق الرعية. وتعززت هذه البنود مرة أخرى في "خطي هيمايون" عام 1856. أما "عهد الأمان"، فبني على الحرية والعدل ولزوم توفرهما لبلوغ الإنسان النجاح. هذا عدا نصوص المساواة بين المسلمين وغير المسلمين أمام القانون، وأن يكون للإجانب حقوق التونسيين، أي كما جاء في "خطي هيمايون".

بعد صدور "خطي شريف كلخانة"، وولوج الدولة العثمانية طريق الإصلاح، أخذت أوروبا تكثف من ضغوطاتها على السلطنة لمصلحة المسيحيين. ففي عام 1850، جرى الاعتراف بطائفة البروتستانت، رغم هزالة عدد أفرادها، وسمح للإرساليات التبشيرية بحرية عمل أوسع وسط المسلمين، وكثف القناصل الأوروبيون من ضغوطاتهم لدى الباب العالي الأجانب والمحميين. وبضغط من كاننغ، السفير البريطاني في الأستانة، ألغى الباب العالي عام 1844 عقوبة الإعدام على المرتد بشكل مخالف للشرع الإسلامي، وسط ردود فعل صاخبة معارضة من قبل رجال الدين

والشارع العثماني. ووصل تدخل الدول الكبرى لمصلحة رعاياها والشعوب المسيحية الخاضعة للعثمانيين (= مصالحتها القومية) إلى شنها الحروب على الدولة العثمانية، وفرض المعاهدات المجحفة عليها. ولم تتوان بريطانيا بعد مؤتمر برلين عام 1878 عن إرسال قناصل عسكريين لمراقبة أوضاع الأرمن في شرق الأناضول ووضع التقارير حول ذلك. لقد تساءل السلطان عبد الحميد الثاني في إحدى المرات عن سبب تحرك دول أوروبا ضد المذابح الأرمنية في التسعينيات من القرن التاسع عشر، فيما لم تتحرك ضد المذابح بين المسلمين في بلغاريا.

واليوم تطبل أجهزة الدعاية الأميركية بغيباب الديمقراطية وتهميش المجتمع المدني في العالمين العربي والإسلامي، وتركز على الانتهاكات لحقوق الإنسان: من الأردن إلى السعودية فمصر والسودان على سبيل المثال لا الحصر. لقد طالبت الولايات المتحدة الأردن بتطبيق حقوق الإنسان لناحية المساواة بين الرجل والمرأة. وتزعم دوائر أميركية بأن هناك انتهاكات سعودية لحرية المعتقد، ويمنع غير المسلمين من بناء دور للعبادة وممارسة شعائرهم الدينية أو استخدام رموزهم الدينية واللباس الديني المميز. كما يتم في هذا السياق سجن المخالفين أو ترحيلهم. إن سلوك الحكومة السعودية هذا هو بنظر الولايات المتحدة مخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، هناك انتهاكات لحقوق للمرأة. فيمنع عليها تعلم عدد من الاختصاصات، كالصحافة والهندسة المعمارية، أو اختيار الوظيفة التي تريد. ولا يسمح لها بقيادة السيارة، التي يمكن أن توفر أكثر من مليون وظيفة سائق في المملكة. وفي بعض الأحيان، فشهادة المرأة السعودية غير مساوية لشهادة الرجل.

أثناء حكم صدام حسين وحربي الخليج الأولى والثانية وبعدهما، رفعت الولايات المتحدة شعار حقوق الإنسان وكيف أن النظام العراقي يعمل على إبادة الأكراد (= حلبجة)، مع أن الولايات المتحدة ودول أوروبية غربية هي التي كانت تزود العراق بالأسلحة. وكلنا يذكر الزيارة التاريخية لوزير "الحرب" الأميركي الحالي رامسفيلد إلى العراق ودعم الولايات المتحدة لصدام وتزويده بأسلحة كيميائية. ولا تزال أصداء تدخل واشنطن ضد محاكمة سعد الدين إبراهيم تتردد في الشارع المصري. صحيح، إننا نحتاج في الوطن العربي إلى الديمقراطية وحرية الرأي التعبير، لكن الولايات المتحدة عندما تتحدث عن الديمقراطية، فهي تقصد الديمقراطية التي تناسب مصالحها. وفي الشأن السوداني، ترفع الولايات المتحدة شعار حماية السودانين الجنوبيين من اعتداءات حكومة الخرطوم وميليشياتها، والكل يعلم أن الاهتمامات الأميركية على جنوب السودان يعود أساساً إلى ثرواته النفطية. وقد سمحت واشنطن لنفسها بشن حملة شعواء على حكومة الخرطوم، وقام وزير خارجيتها بزيارة إلى تلك المنطقة السودانية قبل أيام ووجه تحذيرات شديدة اللهجة إلى الحكومة السودانية، كل ذلك يحدث تحت شعار حقوق الإنسان، فيما الاحتلال الأميركي للعراق خلف حتى الآن عشرات الآلاف من القتلى، وجنوده ينتهكون حقوق الإنسان في أفغانستان والعراق: أليس "البورنو" الذي دار في سجن أبو غريب هو فيلم وثائقي للحرية والديمقراطية الأميركية؟ وإذا أعدنا صياغة كلام عبد الحميد الثاني عن المذابح الأرمنية بأحداث اليوم ولغة اليوم، فهو سيقول حتماً: لماذا تتحرك الولايات المتحدة ضد المذابح بين سكان دارفور، ولا تتحرك ضد إرهاب الدولة الإسرائيلية ومذابحها بين الفلسطينيين وهدم منازلهم وتشريدهم؟

تعتقد الولايات المتحدة أن محاربة "الإرهاب الإسلامي" إنما تبدأ باعتماد الليبرالية والبرلمانية والدستورية وعلمنة القضاء وأمركة التربية والتعليم عند العرب والمسلمين، ووضع

مناهج ومؤسسات تعليم جديدة، وخلق كادرات تعليم متأثرة بالثقافة الأميركية والديمقراطية الأميركية. هذا ما قامت أوروبا بفرضه على الدولة العثمانية أثناء عصر التنظيمات.

من المعروف أن التنظيمات العثمانية سلخت الدعاوى الجزائرية من القضاء الشرعي العثماني وأنشأت محاكم تجارية ومدنية وجنائية مختلطة على الطراز الغربي. كما سمحت التنظيمات لقضاة أوروبيين بالعمل في ساحة القضاء العثماني، عندما كانت القضايا تتعلق بحقوق الأجانب. زفي كل شاردة وواردة، كان السفراء والقناصل الأوروبيون يتدخلون في القضاء العثماني. كانت هناك اتهامات أجنبية لرجال الدين العثمانيين بأنهم هم المحركون لحالة التعصب والعداء للغرب المنتشرة في أوساط الشعب العثماني. وبإنشاء مجلس عالٍ للقضاء عام 1854، وصدور "نظام المعاملات المدنية" (مجلة أحكام عدلية) بين عامي 1869 و1876، حُرّم رجال الدين العثمانيون من حقهم في التشريع وممارسة دورهم. وفي عام 1871، حاول السلطان عبد العزيز وبضغط بريطاني إلغاء الأوقاف الدينية، لكنه فشل في ذلك. لقد اعترف السلطان عبد الحميد الثاني بمشروعية الليبرالية في الإسلام، لكنه رفض تطبيقها بالشكل المضلل الذي كان يريده الغرب. واعتبر أن الدستور هو علمنة تعريبية للعنصر الإسلامي في الدولة. ورأى أن الإصلاحات سلخت عن السلطنة إسلامها كلياً وأفقدتها هويتها المميزة وحطت من شأنها. وعلى المنوال نفسه، ترى الولايات المتحدة ضرورة قيام حياة برلمانية صحيحة في العالم العربي ووضع دساتير عصرية، فضلاً عن علمنة القضاء الإسلامي. فيلفت تقرير أميركي إلى غياب الديمقراطية السياسية في السعودية لנاحية اعتماد الشرع دستوراً للبلاد، وعدم ضمان القانون الأساسي الذي صدر عام 1993، أي حماية لحرية الدين أو المعتقد.

وفيما يتعلق بالتعليم، استطاعت الإرساليات التبشيرية الأجنبية أن تحصل على حرية أوسع لعملها تحت مظلة التنظيمات. وكان همّ أوروبا الرئيسي هو تأمين حرية المعتقد وحرية الارتداد، والسماح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية وبناء معابدهم. وبعبارة أخرى، كان الغرب المسيحي يريد تحقيق مساواة كاملة بين أهل الذمة والمسلمين، أي نزع صفة "الأمة صاحبة السيادة" عن مسلمي السلطنة. فاستخدم التبشير للتنصير والتغريب، لكن ذلك أدى ذلك إلى خلق ازدواجية ثقافية في المجتمع العثماني بخلفيات سياسية: ولآءات ثقافية - سياسية للطوائف غير الإسلامية مرتبطة بالخارج، مقابل ثقافة إسلامية داعمة للموقف الإسلامي العام المعادي للاستعمار. لقد دق الهجوم الثقافي الأجنبي ناقوس الخطر للعثمانيين. وفي عام 1847، أبعء المسجد عن وظيفة التعليم التقليدية من خلال إنشاء "نظارة المعارف العمومية". ومن نماذج سياسة الاستعمار الفرنسي ضد الثقافة العربية - الإسلامية في الجزائر، هو فرنسة الجزائريين، ومنعهم من استعمال لغتهم العربية، وضرب التعليم الرسمي والقضاء على المدرسة الإسلامية واستبدالها بمدارس دينية مسيحية أو علمانية. وفي هذا السياق، صرح اللورد بالمرستون عام 1832 أثناء جولة له في الدولة العثمانية بالقول: "إن منع إنهيار تركيا يفرض علينا دفعها في اتجاه الحضارة المسيحية".

وكما عملت أوروبا على تغيير مناهج التعليم ومؤسسات التعليم في مناطق سيطرتها لتجريد المجتمع الإسلامي من ثقافته، والحد من كراهيته للغرب المسيحي، كذلك الحال، ترى الولايات المتحدة أن عولمة التربية والتعليم في العالمين العربي والإسلامي كفيل بإحداث نقلة نوعية نحو أمركة الثقافة الإسلامية والقضاء على الإرهاب. وهمّ الولايات المتحدة متجه نحو إلغاء المناهج المعادية للسامية، أو تلك التي تدعو إلى الأفكار الأصولية، إضافة إلى إبراز دور الحضارة الغربية في التقدم الإنساني.

لقد قدمت لجنة أميركية (لجنة الـ 19 المكونة من سياسيين وخبراء) مذكرة إلى جهاز الأمن القومي الأميركي تحت عنوان "الجوانب النفسية للإرهاب الإسلامي"، طالبت فيها بتغيير مناهج التعليم والإعلام، وخصوصاً تلك التي تدعو إلى كراهية اليهود. وفي المؤتمر الذي عقد مؤخراً في الأردن، قال مساعد وزير الخارجية الأميركي، إن واشنطن تريد إطلاق سلسلة من المشاريع التربوية في العالم العربي، أهمها ما يدعو إلى ترويح منهج جديد مجرد من الأصولية الإسلامية. باختصار، تريد الولايات المتحدة أمركة الدين الإسلامي وتغيير العلوم الدينية للإسلام وأفكاره وفرائضه وأحكامه ونظمه الاجتماعية. وقد طلب إلى الأردن تطبيق وثيقة حقوق الإنسان التي تنص في مادتيها 16 و18 على تساوي المرأة بالرجل عند زواجهما وأثناء الزواج وعند انحلاله. لكن المطالب الأميركية الموجهة إلى السعودية أكثر وضوحاً، بل فجوراً.

في تقرير للجنة الأميركية حول الحرية الدينية في السعودية لعام 2003، جاء أن رجال الدين وأئمة المساجد والخطباء والعامّة في المملكة هم الأشدّ تعصباً. ويتهم التقرير الحكومة السعودية بأنها هي التي دربت العلماء ورجال الدين وحولتهم إلى متعصبين. وفي آذار 2002، قال جيمس وولسي، المدير السابق لوكالة للمخابرات المركزية الأميركية، أن التصدير الوهابي للكراهية تجاه الولايات المتحدة والممول سعودي، قد غطى الكرة الأرضية. وأن المدارس الدينية في باكستان التي تعلم فيها عدد كبير من طالبان والقاعدة كانت مدارس وهابية. وتتهم دوائر أميركية بأن السعودية تمددت إسلامياً وأصولياً في جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان. وذكر تقرير لواشنطن بوست نشر في آب 2004، أن السعودية صرفت خلال 25 عاماً مبلغ 75 مليار دولار لنشر الوهابية ومحاربة النفوذ الإيراني في البلدان الإسلامية، وذلك عبر إنشاء المؤسسات والمراكز الإسلامية في البلدان الإسلامية بناء على طلب من الدول الغربية. وفي عام 1991 أسست المملكة "مؤسسة الحرمين" وتعمل في 50 دولة ويعمل فيها 4 آلاف موظف وموازنتها السنوية بين 40 و60 مليون دولار للإشراف على المؤسسات والمراكز الإسلامية التي أنشأتها في العالم. كما وظفت السعودية 3884 داعية وهابية بمقدار ست مرات عدد الدبلوماسيين السعوديين في 77 سفارة سعودية في العالم. وكانت وزارة الشؤون الإسلامية التي أنشأت في التسعينيات تتولى بشكل خاص تصدير الوهابية. ميزانية الوزارة السنوية هي 530 مليون دولار وعدد موظفيها هو 50 ألفاً. وهناك هبات ملكية تذهب لدعم الوهابية بقيمة 2.5 مليار دولار. وهناك في الولايات المتحدة 16 مركزاً إسلامياً وثقافياً تمولها السعودية في ولايات نيوجرسي وكاليفورنيا وميسوري وميتشيغان وإيلينوي ونيويورك وأوهايو وفيرجينيا وميريلاند. وفي مدينة كالفر في ضواحي لوس انجلوس، يشكل مسجد الملك فهد أكبر تلك المؤسسات وميزانيته الشهرية 8 ملايين دولار. (السفير: الرياض صرفت 75 مليار دولار لنشر الوهابية، في: السفير 21 آب 2004).

إن نسبة 30% إلى 50% من مناهج المدارس الثانوية السعودية تقوم، وفق التقارير الأميركية، على أساس المبادئ الدينية، وإن الكتب المدرسية الحكومية التي تنشرها وزارة التعليم السعودية تحتوي على لغة هجومية قائمة على التمييز، وتشجع على الجهاد كنوع من التعصب. وتعطي منظمة أميركية أمثلة عديدة على التعصب في الكتب المدرسية السعودية: تصنيف المسيحيين واليهود على أنهم كفر وأعداء الله والإسلام؛ المسيحيون واليهود قروء وخنازير؛ الله دمر اليهود لأنهم طغاة؛ اليهود أشرار لأنهم يريدون السيطرة على العالم؛ إن المحرقة لا أساس لها. كما أن هناك اتهامات أميركية لمناهج التعليم الفلسطينية بأنها تروج للعنف والعداء للسامية.

من ردود الفعل العربية على أمركة الثقافة العربية والإسلامية، تلك الراضة للضغط الأميركي وتلك المهادنة له. لكن هناك قطعاً فريق يرفض أي مساس بالثقافة الإسلامية والقيم الإسلامية. في الكويت، احتج نواب في البرلمان على الولايات المتحدة لدعوتها وزارة التربية الكويتية إلى حذف بعض أجزاء من منهج التربية الإسلامية بحجة أنها تدعو إلى العنف ومحاربة الأديان. وأثناء زيارته إلى واشنطن في مطلع تموز 2004، وفي إطار تطبيع العلاقات بين طرابلس الغرب وواشنطن، صرح مدير مركز التخطيط الثقافي الليبي بأن مناهج الجامعات والمدارس الليبية لا تتضمن مواد تحريضية على الولايات المتحدة والغرب. وضمن مشروع التعاون الليبي - الأميركي، سيحصل حوالي 500 طالب ليبي على منح للدراسات العليا في الولايات المتحدة.

تحت تأثير سياسة تغيير مناهج التعليم العربية، ووربما بضغط من الولايات المتحدة، قرر الحزب الديمقراطي الحاكم في مصر عقد مؤتمر حول التعليم في أيلول المقبل، وذلك بعدما قررت مصر إصلاح التعليم. وتقوم الولايات المتحدة بتمويل المشروع المصري للإصلاح التربوي في إطار الشراكة الأميركية مع دول الشرق الأوسط، والذي كشف عنه وزير التربية والتعليم المصري حسين كامل مؤخراً. وقد تم إرسال معلمين مصريين في بعثات تدريبية إلى الولايات المتحدة للتدريب على نقل القيم الأميركية إلى المجتمع المصري.

أثناء تطبيق الدولة العثمانية للإصلاحات المفروضة عليها، لم تتوان الدول الأوروبية ودواورها السياسية والتبشيرية عن توجيه أذع الأوصاف بحق العثمانيين: برابرة، همجيون، سفاحون، أعداء الحضارة والإنسانية، متعصبون، محمديون الخ... وقد لا تختلف أوصاف المسلمين والعرب اليوم في الخطاب الإعلامي والسياسي الأميركيين كثيراً عما كان عليه في الماضي: سفاحون، إرهابيون، متطرفون، متعصبون، طماعون، قذرون، مسرفون، مترفون، أمييون، دكتاتوريون، مفجرو طائرات، عبيد مال، شيوخ بترو، غير أمناء، راکبو جمال، بدو، قبائل، مضطهدو المرأة، راقصات عاريات، وسيدات جميلات.

يبقى الاقتصاد هو الأهم ضمن ثلاثة الأهداف الأميركية في المنطقة. زكما ذكرنا في مطلع الدراسة، يأتي النفط في مقدمة المصالح الأميركية الحيوية. وهو لا يقل أهمية عن مصالح بريطانيا في طريق الهند وقناة السويس، منذ افتتاح هذا المرفق الاستراتيجي العالمي. لقد عملت بريطانيا على منع أية قوة غربية من السيطرة على القناة. ومن أجل قناة السويس احتلت مصر عام 1982، ولن تخرج منها من تلقاء ذاتها. كما شنت بريطانيا ومعها فرنسا عدوانهما على مصر عام 1956 من أجل قناة السويس وتحكمها بالتجارة والاقتصاد العالميين. إن ما فعله واشنطن اليوم يشبه إلى حد كبير ما قامت به بريطانيا في القرن التاسع عشر. قناة السويس هي بمثابة أهمية النفط في وقتنا الراهن. من هنا، تريد الولايات المتحدة الإمساك بالاقتصاد العالمي. فاحتلت العراق، وتمددت عسكرياً في دول الخليج، ولم تعد على مقربة من أهم مناطق الاقتصاد العالمي وأخطرها، بل في داخل برميل النفط العربي. وقد لا يتوقف الوضع على النفط، فالولايات المتحدة تروج لتوسيع إطار الشراكة، مما يضمن لها عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية والحصول على الامتيازات، أي تماماً على نسق التوسع الإمبريالي الأوروبي في الدولة العثمانية: امتياز شق قناة السويس، امتياز خط حديد بغداد، امتيازات بناء المرافئ والتنقيب عن الثروات الباطنية.

لقد قامت أوروبا في القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بسياسة قضم ممتلكات السلطنة، واحتلت ولاياتها وتدخلت في شؤونها واستباححت اقتصادها، فيما كانت تطالبها بالإصلاح. واليوم تفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه. فهي تطالب العرب بالإصلاح، وتحتل في الوقت ذاته بلاد العرب والمسلمين وتنشر فواعدها العسكرية وتدعم أنظمتها الفاسدة السائرة في فلکها، وتطالب الأنظمة العربية بإصلاح نفسها. لكن، كيف يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟ كيف يمكن للولايات المتحدة أن تعطي العرب الحرية والديمقراطية، فيما يفنقد جنودها وضباطها إليها، وخصوصاً أثناء عرض "بورنو" الحرية والديمقراطية في أبو غريب؟